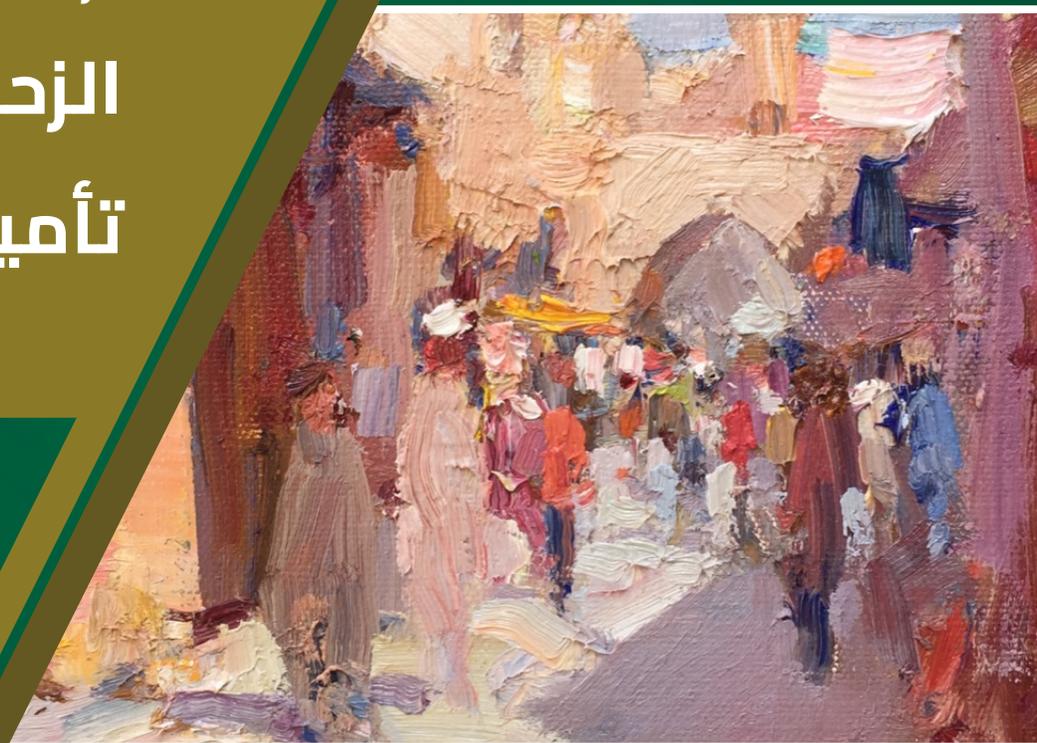


قراءة في دفاتر المواطنة المصرية  
الزحف غير المقدس  
تأميم الدولة للدين



أ.د. سيف الدين عبد الفتاح

أستاذ الفكر السياسي الإسلامي والنظرية السياسية



ملخص كتاب

قراءة في دفاتر المواطنة المصرية

الزحف غير المقدس

تأميم الدولة للدين

أ.د. سيف الدين عبدالفتاح

أستاذ الفكر السياسي الإسلامي والنظرية السياسية

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت، 2016

معرفة .. تعارف .. معروف



الفرد في بلادنا  
مواطن أو سلطان  
ليس لدينا إنسان  
الشاعر أحمد مطر



4	الفهرس
6	الفصل الأول: مقدمات في المنهج: بين اللياقة المنهجية وفاعلية المنهج
9	الفصل الثاني: مفهوم الدين قبل الزحف: رؤية حول مفهوم الدين الشامل
14	الفصل الثالث: مفهوم الدولة والبحث في المواطنة المصرية
18	الفصل الرابع: مفهوم الزحف على الدين وتأميمه (الزحف غير المقدس)
21	أولاً: الإدراكات والمدركات ودراسة المواطنة المصرية
21	١- الزحف على عالم المفاهيم: زحف الدولة على الدين
21	٢- الإدراكات المتبادلة والمواطنة المصرية: دراسة الإدراكات
29	٣ - قراءة نص المجتمع في نصوص أدبية: حقيقة المواطنة
31	٤. صياغة الإدراكات عبر الذاكرة الحضارية والتراثية وعناصر دراسة المواطنة
32	ثانياً : دراسة السلوكيات والسياسات والعلاقات والمواطنة المصرية
32	١. المواطن المهجر والدولة الطاردة: بين تهجير العقول والعقول المهاجرة
32	٢. جنون المواطنة والمواطن المجنون (يتحدث عن الحقوق؟!)
33	٣ - حادثة قطار الصعيد: المواطن الرخيص! والكبير لا يخطئ!؟
33	٤ - من يجرؤ على الكلام؟! الخروج على النص! المهرجانات والتوظيف السياسي
34	٥. صناعة مواطنة اللامبالاة: بين فاعلية مرغوبة ولامبالاة مفروضة
34	٦ - استخراج رخصة: بيروقراطية الإدارة: التدريب على المواطنة (المواطنة المستأنسة) (ترويض المواطن)
36	ثالثاً : الزحف على المؤسسات السياسية الأساسية والدينية وعمليات التنظيم
37	١- هيئة الدستور وقضية المواطنة
38	٢- المؤسسة التشريعية: بين تزوير المدخل والمخرج
38	٣- الانتخابات ملة واحدة: عشوائية القوانين وعمليات الانتقاء



خاتمة: مستقبل المواطنة المصرية في علاقتها بالدين والسلطة: بين الإصلاح الضال  
وثقافة السفينة.....41

ملحق .....44

ذاكرة التراث - ابن خلدون مع تلميذه المقرئ والأسدي:.....44



## الفصل الأول: مقدمات في المنهج: بين اللياقة المنهجية وفاعلية المنهج

لا أدري لماذا كان هذا البحث - بعد طيلة أكثر من ثلاثين عامًا أمارس فيها البحث العلمي- دافعًا لي لأتساءل حول أسئلة مبدئية: ما هي وظيفة البحث والباحث؟ ما علاقة التنظير بإصلاح المجتمعات؟! وكيف يمكن دراسة موضوع مثل المواطنة؟

أسئلة تواردت على ذهني حينما كُلفت ببحث عن المواطنة. وبدا أن البعض يتوقع مني دراسة على نسقٍ معينٍ يكون مدخلي فيها العلمانية. والبعض الآخر توقع أن أبحث في مشاكل الأقباط والمواطنة، وآخرون ربما رأوا أن قضية الهوية والمدخل منها هو الأنسب، ولا بأس من إشارة البعض علي بدراسة الدستور وملاحظة تقارير التنمية البشرية، والتنمية الإنسانية العربية.

كل هؤلاء توقعوا أن تُمارس نفس الرطانة العلمية والبحثية الأكاديمية، فطفقت أستكشف مصادر أشاروا بها، وأدوات مستبطنة فيها، ومناهج اهتمت بفحصها، إلا أنني شعرت وبشكلٍ كبيرٍ أن استجابة كل ذلك كانت قليلةً وربما قليلةً. وشعرت أن بعض ما أردت أن أبدأ به في عملية التنظير من بيان مفاهيم والتمييز فيما بينها أمور تستر الظاهرة ولا تجليها. نحن أمام ظواهر ثلاث وعوامل تمثلها: الدولة، الدين، المواطنة. الدولة المتغير الأساسي، والدين متغير العلاقة، والمواطنة وسط لبحث العلاقة. عملية أظنها معقدة. إن كل واحد منها يعاني من غموضٍ في التطبيق، خاصة حينما يكون مجال الدراسة مصر.

ثم خطر في ذهني أن الباحث مهمته الجلاء والبيان؛ والفحص والتحقيق فما بال هذا البحث كلما اقتربت منه بما هو متعارف عليه لا يستجيب ولا يحقق مبادئ تتعلق باللياقة المنهجية وفاعلية المنهج؟! وبدا لي أنه من الضروري قراءة المجتمع كنص: نص الإدراكات، ونص المفاهيم، ونص الخطابات، ونص السياسات، ونص المؤسسات،



وأخيرًا نص شبكة العلاقات على تنوع مستوياتها وتعدد أطرافها، وأن قراءة النص المجتمعي يمكن أن تعكسه مصادر غير تقليدية ومادة معلومات مختلفة، تغلب على معظمها فكرة "اللقطات" من خلال أحداث تبدو فردية، ولكنها بالنظر العميق غير ذلك، وبالنظر الدقيق فهي إن لم تمثل ظاهرةً فإنها تؤشر عليها.

قد يقول البعض: إنها أحداث فردية، ولكن المواطنة تشير إلى نماذج تكرارية داخل نص المجتمع، وهذه الأحداث تعد أحداثًا كاشفة وفارقة على فرديتها، قد لا يماثلها أي حدث حتى لو قام الباحث ببحث ميداني مع اتساع مساحته أو عينته.

نعم، قلت: إن الأمر في بحث المواطنة لا يحتمل تلك الرطانة المعتادة التي تستر حال المواطن والمواطنة أكثر مما تكشفهما؛ فكيف نبحت إذن عن الزحف، وممارسات الدولة فيه، وتأميم الدولة لمساحات الدين؟ وكيف نبحت عن حال المواطن في كل هذا؟! كيف تمارس هذه الأمور ضمن فكرة «المعرض» التي أشار إليها تيموثي ميتشيل في كتابه استعمار مصر. هذا الكتاب إذا اختط لنفسه مدخلًا متميزًا في تناول ظاهرة المواطنة وتشابكاتها يعتمد على تناول "اللقطات" وسوق الأمثلة وسبرها والتأمل في دلالاتها وأبعادها المختلفة.

خطاب السلطة ونصوصها: لا يشكل الوضوح الهدف الأساسي للخطاب؛ بل على العكس يسعى إلى تعميم وتضبيب الرسالة؛ وذلك لأن هدفه الرئيس إنما هو الانصياع والخضوع والطاعة العمياء لصالح المتكلم. فخطاب السلطة شامل ونهائي ولا يحتاج إلى تعليق، ولذلك كانت السلطة مؤسسة على السكوت لا على الحوار.

ويبقى السيد (صاحب السلطان) في الأخير دائم الحضور والمراقبة لتوزيع الكلام، وتحديد المواطن الصالح، وشكل العملية السياسية والتعامل. وضمن هذا فإن السلطة تطلب من المواطن "التمثيل" الذي فرض عبر مجرى التاريخ على الأكثرية



الساحقة من البشر ونعني بهذا "الأداء العلوي الذي يفرض على أولئك الأشخاص أن يؤدوه".

إن فكرة «التمثيل» تكمل فكرة «المعرض» في الظاهرة. لكنها تفرز أيضًا عملية الخطاب المستتر لوصف الخطاب الذي يدور خارج إطار خشبة المسرح. وأحيانًا يبرز خطاب يحدث شرخًا في سطح الصمت والتوافق في عملية التمثيل، إنه خروج على النص. إنها أمور من الأهمية بمكان حينما ندرس خطاب السلطة والمجتمع كنص بصدد موضوع المواطنة، والذي يعبر عن الإطار القانوني والسياسي لممارسة حقوق المواطنة وتحمل واجباتها على أرض الواقع... ومفهوم المواطنة يتطلب وجوده إقرار مبادئ، والالتزام مؤسسات، وتوظيف أدوات وآليات تضمن تطبيقه على أرض الواقع. وهي من المفاهيم الشاملة، والتي تستدعي غيرها من مفاهيم حقوقية وسياسية (مفهوم منظومة).

في هذا السياق الجامع بين الدين والدولة والمواطنة ومصر تتولد عناصر منهجية تشير إلى القراءة للمجتمع كنص، وضمن هذه الرؤية تحاول دراسة:

- تركيب العنوان (مفهوم الدين الشامل، مفهوم الدولة والبحث عن المواطنة المصرية، مفهوم الزحف على الدين وتأميمه):

أولاً: الإدراكات ودراسة المواطنة المصرية:

١- الزحف على عالم المفاهيم والمدركات.

٢- الإدراكات المتبادلة والمواطنة المصرية.

٣- قراءة نص المجتمع في نصوص أدبية.

٤- صياغة الإدراكات عبر الذاكرة الحضارية والتراثية.



ثانيًا: دراسة السلوكيات والسياسات والعلاقات والمواطنة المصرية.  
ثالثًا: الزحف على المؤسسات السياسية الأساسية والدينية وعمليات التنظيم.

## الفصل الثاني: مفهوم الدين قبل الزحف: رؤية حول مفهوم الدين الشامل

كيف يمكن فهم: كيف تزحف الدولة على الدين زحفًا غير مقدس، محاولة احتكار مساحته أو تلوينها أو تهميش فعالياته؟ إن هذا لا يمكن أن نتفهمه إلا إذا حددنا مفهومًا للدين يشمل كل فعاليات الحياة والمعاش، فيصير زحف الدولة على الإنسان والكيان، والمواطن والمواطنة، وكل فعالياته، زحفًا على الدين؛ لأن الدين شبكة من المقاصد الكلية لحفظ أصوله وحفظ النفس والنسل والعقل والمال.

"يكون الدين إيمانًا بالله يعمر دنيا الناس، وعقيدة تخلق حضارة، وعبادة تربي مجتمع".  
الدين: انطلاق للحياة والسلوك والتشريع دون أن ينحصر في مجموعة من الكلمات والتقاليد والمظاهر الجامدة المتنافية التي تضمها الأوراق وتتناولها الشفاه... دين الحياة، دين للواقع.

إن المزوي في جنبات المسجد لا يتحرك نحو عمران الحياة، لا يتعرف أصول الصلة بين عمارة المسجد وعمارة الكون، إنه لا يقل علمانيةً عن ذلك الذي يراه منعدم الصلة بعمارة الحياة. إن مقولتي عمر بن الخطاب الشهيرتين: "أخوه أعبد منه"، "لا تمت علينا ديننا" لتعبران بحقي عن الأصول العمرانية في السعي والوعي وتحقيق معاني استخلاف الإنسان وأصول العمارة الكونية، وهو تحرر لفاعلية الناس في الكيفية التي



تكون بها الأرض مسجدًا. هكذا كان اختصاص هذا الدين أن جعلت لي الأرض مسجدًا وظهرًا، هذا الجعل في الأرض المسجدية يعني أن جوهر الاستخلاف أن تجعل هذه الأرض ضمن العمارة المسجدية، والطهارة الإنسانية في فعل العمارة الكونية.

يخطئ من ينسى أن يستمد من الدين انطلاقة الحياة: (الدين المعاملة)، ليعكف على ألفاظ وحركات تدفع إلى الحياة، لكنها تتجمد وتفتت عند من يرى أن التمتمة ذاتها وأن الشعائر نفسها هي الدين وهي الحياة.

إن حبس الدين في زوايا الصلاة وحبس الصلاة في أوقاتها بإغلاق المساجد ليس إلا تعبيرًا يضاعف معاني "جُعلت الأرض لي مسجدًا وظهرًا"، وحبس الدين في زوايا الصحف أو زاوية لكاتب أو صفحة دينية هو حبس للدين وفاعلياته الممتدة في عقول وسلوك البشر.

إن تحجيم الفاعليات الدينية أو تهميشها، تلوينها أو اختصارها، حرقها أو الاستيلاء عليها. هو قمة تحريك الدوائر من سلطان الدين إلى دين السلطان، وربما يجعل هذا الأمر إعادة تعريف الدين (الإسلام) في هذا المقام من الأمور المنهجية.

إذا كانت المقاصد الكلية العامة إنما تشكل كيانًا معرفيًا وبحثيًا ومنهجيًا. ومساحات للتعامل والتناول، فإن المقصد الديني (حفظ الدين) هو رأس المقاصد، والمقاصد الأخرى هي مقاصد مكونة لبنية "عمران الانسان" أو بناء البشر من مقصد "حفظ النفس" و"النسل" و"العقل" و"المال"، وما تشير إليه تلك القواعد من "عمارة البيت الإنساني" من أعمدة أربعة تشكل ما يشد بنيانه، وما يقيم أسسه، ضمن عناصر ما يطلق عليه "التنمية البشرية" أو "التنمية الإنسانية" أو "العمران البشري" - على حد تعبير ابن خلدون، أو "الحياة الطبية" أو "المعيشة الضنك" على حد ما يعبر عنه القرآن.



وهو حفظ الإنسان والكيان، وهو حفظ الابتداء وحفظ النسل والاستمرار، وهو حفظ البقاء، وحفظ العقل بما يضمن عملية النماء والارتقاء، وحفظ المال بما يضمن القيام بعمليات الحفظ في البناء والتسخير. والحفظ في كل هذا، هو حفظ أداء يحرك فعاليات التسيير والتدبير والتأثير، والفاعلية والتمكين.

مستويات بعضها من بعض تخرج من مشكاة الدين والالتزام بفعالياته وأوامره ونواهيه. هذا الحفظ القائم الفاعل الملزم، الحفظ الرافع الدافع الجامع؛ القاضي والحاكم والحاضن، الحافظ لكل فعل ممكن يسير به في مسار الإمكان والتمكين.

إلا أن حفظ هذه المقاصد وتنوع أشكال ووسائل حفظها لا يعني الوقوف عند الحفظ بإطلاقه، ولكن يجب الحفظ بمراتبه وأولوياته؛ من "ضروري" يفضي عدم الاضطلاع به إلى الهلاك، و"حاجي" يؤدي عدم الوقوف عليه إلى الحرج والعسر، و"تحسيني كمالي" تكفل به الأشياء وتحسن. إنها عملية إحسانية وإتقانية مستمرة، راغبة من خلال التكميل، هادفة إلى الكمال وإن لم تبلغه، قاصدة له حسب الطاقة والاستطاعة في حدود الوُسع الصادق لا الكاذب أو الزائف، أو وُسع الهوى المفضي إلى القعود أو القنوط.

هذه الرؤية المقاصدية الكلية للدين تجعل من هذه المساحات كلها واقعة في فعل وتفعيل وفاعلية الدين: "دينٌ متبَع، ونفسٌ مكرّمة، ونسلٌ قويٌّ فاعلٌ ومؤثرٌ، وعقلٌ واعٍ ومدبّرٌ، ومألٌ يشير إلى خصب الزمان وحركة العمران". هذه منظومة الرؤية المقاصدية الكلية العامة الشاملة للدين.

المواطنة من المنظور المقاصدي

فاعليات المواطنة من دون استبعاد الدين



عناصر التقييم		التحسيني	الحاجي	الضروري	دفع الضرر- مقدم على جلب المصلحة	مراتب المقاصد/ مجالات المقاصد	التأسيس المقاصدي للمواطنة
رجوع الافتقار	رجوع الاستظهار	تحسينات المواطنة (التكميل- الإحسان)	حاجيات المواطنة (الكفاية)	ضرورات المواطنة (الكفاف)	دفع مضرّة- حفظ سلبي	حفظ الدين سياسات - مؤسسات - علاقات - قدرات	المواطنة والدين
					جلب مصلحة- حفظ إيجابي	إمكانية - غايات	
						حفظ النفس	المواطنة وحقوق الإنسان الأساسية
						حفظ النسل	المواطنة والتنمية الإنسانية "عمران البشر"



						حفظ العقل	المواطنة والوعي
						حفظ المال	المواطنة والمعاش



## الفصل الثالث: مفهوم الدولة والبحث في المواطنة المصرية

عند الحديث عن مفهوم الدولة نعني به مفهوم الدولة الذي نشأ في بلداننا، ومفهوم الدولة القوية ضمن عواقب نشأتها؛ وأهم مميزاتها في "السيادة". ورأينا كيف كتب البعض عن "مشكلة الدولة" ليعبر عن أن ما نشأ في بلداننا قد لا يعني "الدولة" كما نشأت بالغرب، وأن النشأة في دولنا لم تكن إلا نشأة مشوهة في كثير من بلداننا. وهو أمر حدا بـ "برتران بادي" أن يتحدث عن "الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام"، وما يتركه ذلك من آثار في التناول والتعامل المنهجين؛ وواصل ملاحظته تلك في "الدولة المستوردة"، وما يعنيه ذلك من عملية استيراد وآثارها، وأدواتها وأهدافها ومخرجاتها.

بين هذا وذاك. وبين هذه النشأة وتلك برزت "الدولة الحابس" لا "الحارس"، الدولة المركزية؛ لتحرك عناصر سيطرة تؤمم فيها مساحات الفاعلية للمجتمع وما يمكن تسميته فاعليات الأمة.

وإن تفحص مفهوم السيادة الذي ارتبط بالدولة القومية يزيد المسألة جلاءً. إذ تجعل السيادة من السلطة السياسية: سلطة علياء سلطة أصيلة، سلطة واحدة غير مجزأة، سلطة أمرة. هذا، ويلاحظ أن للسيادة مظهرين: أولهما: خارجي؛ فنكون إزاء سيادة خارجية، والآخر: داخلي، فنكون إزاء سيادة داخلية.

وفي هذا السياق نشأت ما يمكن تسميته "الدولة المتألّهة" أو الألوهية البديلة. وجدت شفرتها فيما سمي خصائص السيادة وإحالتها على السلطة. ولكن إن كانت السلطة السياسية دائماً، فممارستها دائماً عرضية وموقوتة. وإذا كانت الدولة شخصاً معنوياً مجرداً فإن السلطة لا بد من تنسيبها إلى صاحب محدد يمارسها بصورة



فعلية. فمن هو صاحبها الفعلي؟ وهنا ثار الخلاف والجدل ضمن نظريتين: إحداهما: نظرية سيادة الأمة» والثانية: نظرية سيادة الشعب.

وبدت السيادة متوحدةً مطلقاً حتى بدت الدولة ضمن مفهومها السيادي الواقف عند حدودها، والمتعلق بأهدابها، والمؤشر على مركزيتها الاستبدادية، الزاحفة على الفاعليات والمجالات والفضاءات، وبدت تمارس جملة من وظائفها: تتخلى عن بعضها ما كانت تُرغمًا، وتتمسك بوظائفها ما كانت تُغنىًا. وهنا وجب التنويه أن الدولة - السيادة كما آلت إليه في بلادنا إنما عبرت عن تماهٍ بين الحدود، فيما بين مفاهيم تعودنا أن نميز فيها بينها من مثل الدولة، السلطة، الحكومة، السلطة التنفيذية، النظام السياسي، جهة الإدارة والبيروقراطية. كل ذلك ووفق عناصر مشوشة في الإدراك، مشوهة في الممارسة، أصبح لا حد بينها ولا فصل.

ويخطئ الباحثون إذا ساروا مع هذا الفصل والتمييز من دون معرفة الواقع الذي يجعل هذا جميعًا كتلةً منصهرةً، جعلت عملية التشخيص في أبلغ تعبير: "أنا الدولة".

ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى المساحات والفاعليات الدينية التي ترتبط بظواهره المتنوعة؟! وماذا يعني ذلك بالنسبة إلى المواطنة والمواطن؟

"الدولة - التين" السابق الإشارة إليها لا تحافظ على عدم خروج الافراد عن حياضها ولا كيانها فحسب، بل هي قادرة على أن ترده إليها كرهاً أو طوعاً. وعنى ذلك ضمن ما عنى: وقوع الفرد- الإنسان، الفرد - المواطن، الإنسان - المواطن، وكذا ما يدخل فيه من تكوينات جماعية واجتماعية ومجتمعية تحت السيطرة وداخل نص السلطة؛ فقد أحدثت الدولة-السلطة عملية رقابة متعمقة على النص المجتمعي بكل أطيافه ومجالاته وتنوع فاعلياته.



وبدت الدولة في نصها "المركزي" و"الاستبدادي" تمارس أقصى درجات الرقابة. هذه الحالة من "التغوّل" على ساحة الفاعليات لابد أن تجد مادتها في المواطنة، ومنتجها الوحيد "المواطن". أكثر من هذا، فإن الدولة على تغولها ذلك (لا تغلغلها- الوجود الفاعل في الأداء والإنجاز) هذه "الدولة-السلطة" احتكرت مفهوم "المواطنة الصالحة" ومعنى "المواطن الصالح". وضمن هذا بدت الدولة: أسد علي (المواطن).. وفي الحروب نعاماً (الاستباحة أمام الخارج). وبرزت هذه المفارقة أكثر حينما برزت ضمن متغيرات حادة في العلاقات الدولية وكذلك في النظام الدولي، ضمن قطب أعظم أراد أن يفرض كامل هيمنته على المعمورة ضمن سياسة كونية؛ فاجتمع على المواطن عُشْران: عسر الدولة المستأسدة (داخليًا)، وعسر الدولة المستباحة (خارجيًا). وصار الزحف الخارجي على الدولة من خلال "الدولة العظمى" مدخلًا لزيادة عملية الاستئساد، وزحف الدولة على المواطن وفعالياته المتعلقة بالدين.

يتجلى هذا خاصة إذا نظرنا إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أوجدت البيئة المناسبة لهذه الاستباحة، إذ صار هناك مؤشرات لفرض "ثقافة"، "سياسة"، "تعليم" بالإضافة لـ"رؤية دينية". وصارت الدولة التي كانت تحتكر الحديث عن صحيح الدين ولا تسمح لأحد منازعتها، الآن تُنازع في هذا المقام من "دولة عظمى" متفردة ومتألّهة، وصار المواطن بين إلهين (!). وبدت المفارقة أكثر حيث المواطن يحتاج من الدولة براءة ذمة من خلال ما تحدده هي من عناصر وشروط للمواطنة الصالحة، فيما صارت الدول في حالة هرولة لدى الدولة العظمى المتفردة. وصار المواطن ضمن تبعية مركبة وتنازع مركب، واختلطت عناصر التبعية المواطنة للدولة بالمواطنة العالمية، وبدا الدين مجالًا للزحف من الاثنين.



وارتبط ذلك بتأكل حدث على أرض الواقع لمفهوم الشرعية. سواء لفرض تصورات المدرسة السلوكية أو -وهو الأهم- نتيجة للمتغيرات التي أصابت العلاقات الدولية، والصياغات التي أنتجت نظامًا دوليًا مختلفًا.

الشرعية انتقلت من مفهوم تتم صياغته وفق مقتضيات عناصر الرضا العام، ضمن شبكية العلاقة السياسية الداخلية بين الحاكم والمحكوم، انقلب هذا الأمر الآن حيث تتم صياغة مفهوم الشرعية صياغة لاعتبارات خارجية. بدا مفهوم الشرعية لا يلقي بالآلاف للمحكومين الذين يمثلون الكفة الموازنة للسلطة، في إطار أن السلطة تكليف لا تشريف، ودول قبلته صوب البيت الأبيض للحصول على أي شهادة تعبر عن الرضا الأمريكي. وكل ذلك أفضى لتحول مفهوم الشرعية من مفهوم علمي إلى مفهوم لا يقف على عتبات الشرعية الإعلامية؛ بل فورس ذلك في أدنى صورته في سياق "الشرعية الإعلانية".



## الفصل الرابع: مفهوم الزحف على الدين وتأميمه (الزحف غير المقدس)

فماذا يعني الزحف على الدين؟ وماذا يمكن أن تشير صفة الزحف "غير المقدس" للدولة على الدين، والذي كان ضمن جملة "تأميم الدولة للدين"؟!

كما أشرنا آنفًا، فإن الدين مع اتساع تفسير مساحاته وفضاءاته، ومع الزحف المضاد للدولة التي وجدت "مواطنها" يُشرك بتألهاها، بل هو أكثر من ذلك وجدته يتعاطى مع توحيد إلهي : «لا إله الا الله»! وصارت هذه المساحات والمجالات محلّ تنازُع، وصارت الصفات ومن التحقيق بإطلاقها أو باحتكارها، مجال تنازع كذلك!

بدأت الدولة تجور على مساحات مختلفة لسببين:

- الخوف أن تخرج فاعليات من تحت يدها أو أن تخرج عن رقابتها وهيمنتها: النص الديني يزحف على المساحة ذاتها لنص السلطة (الإنسان-المواطن).

- الخوف من أن تشارك فاعليات المساحة ذاتها، زاحفة على حياض السلطة، فتظهر عناصر قصور السلطة والدولة في تعاملها مع المواطن.

بين هذا وذاك، أمتت الدولة مساحات كثيرة مظنة فاعليتها، ومظنة خروجها عن إطار ودائرة رقابتها.

فماذا كان من استراتيجيات السلطة في فعل ذلك؟!

أولا - هاجمت الدولة "تسييس الدين" في خطاب مانع لأي قوى تدخل هذا المجال، ومنذرة كل القوى من مغبة توظيف الدين.



ثانيًا - حتى إذا ما استخدمت الدولة الاستراتيجية المانعة، بدت تزحف على تلك المساحات فاتحة باب تسييسها من أوسع طريق، وهي في هذا المقام أرادت أن تطبق عناصر استراتيجية ذات مسارين:

- اغتصاب مفهوم "صحيح الدين" في إطار تأويل ترتضيه السلطة.

- اغتصاب مفهوم "التطبيق" ضمن سياسات احتكارية.

أما في سياسات المنع فقد اتخذت من السياسات التي تمنع -على حد وصفها- "الأحزاب الدينية" من غير تحديد لوصف "الدينية". وبدا هذا في قانون الأحزاب ومواده المقيدة للممارسة السياسية. أما في سياسته الإيجابية ضمن عملية التسييس، فقد حركت عنصرين مهمين: حركت بعض رموز التوجه العلماني ضد هذه القوى، متهمه إياها بالتسييس للدين أو بتدوين السياسة، ودرجت تسمي ذلك "الإسلاموية"، بينما أهملت هذه القوى العلمانية حركة السلطة في تسييس الدين واغتصاب تطبيقه. الثاني: برزت الدولة وبصورة شديدة الانتقائية تتعامل مع الدين بالقطعة، واعتبرته لنفسها حلالاً وكلاً مباحاً مستخدمة في ذلك (سلطة التأويل) و(سلطة التقييم).

هذه السياسات هي ما دفعتنا أن نصفها بالزحف غير المقدس، فأرادت أن تسحب مزيداً من مساحات الدين إلى الدنيا؛ حتى تدخله ضمن "أنتم أعلم بأمور دنياكم". ثم استولت على البقية من الدين بدعوى "التنظيم"، ودعوى "منع عملية تسييس الدين"؛ لأهداف أنية ومصحية للقوى السياسية؛ وصارت عملية التأميم للفاعليات الدينية تتحرك نحو صياغة دين السلطان، في سياق يحدث تآكلات سلطة الدين، وهي أمور سنلاحظها من خلال اللقطات التي سنشير إليها.

وفي إطار الفهم الشامل للدين: أولاً: باعتباره مرجعية، وثانياً: باعتباره مصدرًا لمنظومة القيم الأساسية، وثالثاً: باعتباره مشكلاً ومكوّناً (للسلوك والعلاقات) (الدين



المعاملة): فإن الأمر هنا يتعلق بما يؤكد الماوردي؛ فإذا أفسدت الدولة الدنيا (دنيا الناس) أفسدت علينا الدين (دين الخلق وتدينهم)؛ وفساد الدنيا من فساد الدولة والناس على شاكلة زمانهم. هكذا تزحف الدولة على الدين بزحفها على دنيا الناس وصلاحها؛ ومن هنا قد يتساءل البعض عن هذه اللقطات التي نرصدها ونولد منها نماذج للمواطنة: ما لهذه النماذج وقضية زحف الدولة على الدين؟ وهم في هذا السؤال إنما يغفلون عن مفهوم للدين شامل، أو يتبنون مفهومًا جزئيًا للدين ومساحة له يحبسونه فيها، ويجيبون على السؤال بمقتضى فهمهم لذلك.

فالفرق والحرمان والفساد، والإذعان، والاحتكار، وما هو في حكمه من حالات وظواهر، ليست بعيدة عن مساحة الدين وتأثيراته؛ والزحف على الإنسان-المواطن في كل هذه الدوائر هو شأن من شؤون الدين في صياغة لنظرية المقاصد الكلية العامة، القاصدة لحفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وهي دوائر تشمل كل دوائر العمران.

هذه هي المنظومة السياسية حينما تنتظم بها أمور الدنيا، بحيث لا تزحف "الدولة-السلطان" فيها على الدين: [دينٌ متبعٌ + سلطانٌ قاهرٌ = عدلٌ شاملٌ + أمنٌ عامٌ + خصبٌ دائمٌ + أملٌ فسيحٌ]. وإذا اختلفت هذه المنظومة لتشكل ما هو: [دينٌ موهشٌ ومحتكزٌ + سلطانٌ لا هيبة له تتآكل قدراته = ظلمٌ شاملٌ + وفوضى وعشوائية كاملة + معيشة ضنك + وانسداد الأفق وسيادة الإحباط].

فإذا كانت السلطة تشكل عاملًا أصليًا، والدين عاملًا تابعًا، والمواطنة هي المتغير أو العامل الوسيط فيما بينهما، فإننا أمام تفاعل أنتج هذه "اللقطات" التي أردنا من خلالها أن نقرأ المجتمع كنص واجب، معربة كل خفاياه ومكامنها؛ ذاكرته وإمكاناته، فاعليه وفاعلياته، علاقاته ومؤسساته. هذه المفردات هي التي تشكل النص المجتمعي ولا يمكن أن ننسى هنا "نص السلطة" الطاغي، والذي شكّل جوهر



ومفاصل النص المجتمعي على شاكلة ما تريد السلطة، فأعدت بناء مفرداته وعلاقاته ومؤسسته بما يشير إلى إنتاج نص مولد هو "نص المواطنة".

## أولاً: الإدراكات والمدرجات ودراسة المواطنة المصرية

ويمكن دراسة ذلك في جملة من النقاط أهمها:

### ١- الزحف على عالم المفاهيم: زحف الدولة على الدين

زحفت الدولة "السلطة" ضمن ما زحفت عليه على عالم المفاهيم الذي يحتضنه النسق المعرفي الإسلامي. ولعل هذا الزحف لم يكن أكاديميًا علميًا أو نظريًا؛ بل الزحف على مجمل الأرض المفاهيمية. وفي ضوء ما أسماه القمودي "اغتصاب التطبيق". المفاهيم تُبنى على الأرض، والسلطة في صياغة نصها المجتمعي تتحرك نحو عالم المفاهيم لتأميمه في الممارسة، حتى غابت معانيه الإسلامية وبدا المفهوم مصنوعًا على أعين السلطة وفق قواعد هي التي تحددها وربما تحتكرها. وضمن آلية التمويه تحركت السلطة لتؤكد تارةً أنها تتحدث عن "صحيح الدين". وتارةً أخرى اختارت كلمات ذات طابع وشحنة تتعلق بالدين، فانخرطت في مجال تسييس تلك المفاهيم من أقرب طريق ووفقا لمصالحها وحركتها ومقاصدها، وتارةً ثالثة تزحف عليها "زحف التبعية" ضمن الزحف العولمي وتفرد القطب الأمريكي الذي بدأ يدي بدلوه في عالم المفاهيم الإسلامية والإفتاء بصحتها أو بغلطها، وبدا هذا الزحف بدوره يتحدث عن "صحيح الإسلام". ومن أهم تلك المفاهيم مفهوم "البيعة"، و"التوبة"، و"الدعاء"، و"الشهادة"، و"الصوم"، و"الحسبة"، و"الجهاد"، و"الزكاة".

### ٢- الإدراكات المتبادلة والمواطنة المصرية: دراسة الإدراكات



نحاول أن نتناول مجموعة من النقاط، أهمها:

أ. عقود الإذعان: مقام المواطن لدى الدولة: "صناعة مواطنة الإذعان"

كثيرًا ما نقوم بالتوقيع على العقود التي تتعلق باحتياجاتنا الأساسية دون أن نقرأ بنودها أو اشتراطاتها، وأظن أن هذا نابغ من ثلاثة أسباب: الحاجة إلى الخدمة، وعموم العقد، وعلاقة احتكار الخدمة والانتفاع بها. وهذه الحالة تشكل حالة إذعانية مثالية. ومن غريب الوصف أن توصف هذه العقود بأنها "العقود النموذجية".

ب. مفهوم عقود الإذعان ومقامها وحجيتها القانونية

في الواقع، إن نشأة عقود الإذعان ارتبطت بعملية قانونية لسد حاجة أساسية لا يكون للجمهور الخيار فيمن يتعاقد معه لقضائها. إذ غالبًا ما يتأتى الإذعان من الوضع الاحتكاري، ويكون على المواطن أن يتعاقد مع المؤسسات الاحتكارية دون إمكان المناقشة. هذه العقود يوجد فيها التفاوت الفادح بين طرف للتعاقد بالنسبة إلى حاجة أساسية أو مرفق ضروري، وآخر يتمتع باحتكار فعلي أو قانوني... وهذه العقود هي ما اتفق الفقهاء على تسميتها "عقود الإذعان" للدلالة على ما تنطوي عليه هذه العقود من إذعان؛ يُقصد به رضوخ العاقد الضعيف وتسليمه بشروط يملئها عليه الطرف القوي ويعرضها ككل يؤخذ أو يترك. وبدت الريعة الإسلامية التي استندت إلى حال رضائية العقود، رجوعًا إلى فكرة الوفاء بالعهد المنصوص عليها في القرآن والحديث هي من أهم الأفكار التي تؤسس لبنية أساسية لمفهوم المواطنة.

ج. تحرير نص عقود الإذعان "مواطنة المغارم": (مواطن لا حقوق له، ودولة لها

كل الحقوق) "استباحة المواطن والنظر إليه كمملوك

كيف يمكن أن تعبر عقود الإذعان، وتؤثر على مقام المواطن في علاقته بالدولة- السلطة؟



تعتبر عقود الإذعان، وتؤثر على مقام المواطن في علاقته بالدولة-السلطة. تعد تلك حالة نموذجية في "مواطنة المغارم"، وتعد العقود -ضمن نصوص طافحة تؤكد على فدوى بنائها وبنيتها- علامة واضحة على قاعدة "مواطن لا حقوق له، ودولة لها كل الحقوق". وفي ظل النشأة المشوهة للدولة - السلطة على ما ذكرنا آنفًا. تأتي عقود الإذعان لتمثل "حال ضعف المواطن" واستكانته ضمن هندسة القبول والإذعان، وحال تعملق الدولة واحتكاريته.

تعد تلك العقود تعيينا لمقام المواطنة، وزحفًا من الدولة على الدين عبر المواطن والمواطنة.. في ظل عملية هندسة الموافقة وبنية الإذعان، كما تكون عقود الإذعان مدخلًا لصناعة مواطنة الإذعان. أما عن علاقة ذلك بمقام الدين فإنما يقع ضمن: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا"، وتقع في سياق التكريم الإلهي للإنسان وحركة الحرية والاختيار والإرادة والمسئولية التي تتضمن في عقيدة التوحيد وكلمته؛ وهي مدانة في سياق الدين الذي يرفض العبد الكلّ فاقد الفاعلية والمبادرة، ويوجب الإنسان العدل القاصد إلى أقصى درجات فاعلية المسلم، وهو أخيرًا ليس إلا تأكيدًا على حال الرؤية التعاقدية في الإسلام القائمة على الرضا والإرادية، النافية لكل عناصر الإكراه والتحكم: "ليس لمستكره يمين".

ثقافة الكمائن.. وثقافة التفلت والالتفاف

في رحلتي الأسبوعية إلى مدينتي "ميت غمر" (بمحافظة الدقهلية شمال القاهرة) منذ عدة سنوات، لاحظت في الطريق وقبيل الدخول إلى "ميت غمر"، يافطة مكتوب عليها: "مشروع إنشاء كمين لصهرجت الكبرى!"

الإعلان يعبر عن أكثر من معنى: مدى الإلحاح لإقامة هذا المشروع وضرورته، وأن الكمين مفهوم عسكري، وأن الكمين انتقل إلى أن يعبر عن حالة مروية وأمنية في



آني واحد. هذه المعاني أوحت لي بكيفية النظر إلى مقام المواطنة من خلال فكرة الكمين المروري-الأممي، ويمكن تصور ذلك في أكثر من مقام مهم:

الأول: ثقافة الكمائن: ثقافة تمارسها الإدارة تجاه المواطن الذي يستقل سيارته؛ وهي تقوم على قاعدة من: عدم الثقة المتبادل، حال تربص الإدارة بالمواطن، حال التتبع المنفي إلى عملية خطيرة في السلوك وردود الأفعال، ثقافة التجسس والتربص المفسدة لأخلاق الناس، حال الاتهام للمواطن: شكل شبه دائم.

الثاني: ثقافة الالتفاف: وهي ثقافة مناوئة لثقافة الكمائن (رد الفعل): في إطار الإسراف ضمن ثقافة الكمائن والتربص وعملية التتبع والتجسس، غالبًا ما تولد هذه الثقافة "ثقافة الالتفاف" على هذه الحال النظامية أو التنظيمية.

وارتباط ثقافة الكمائن بسلطة تقديرية في حال المخالفة مشروع فساد، في التقدير وفي الممارسات، ويذكرني ذلك بما يرد في الكتابات الغربية حول ما سمي "الفساد الوظيفي". هذا الخرق المشترك للقانون تولده ثقافة الكمائن؛ إذ تشكل هذه القاعدة بيئةً ووسطًا لعمليات فساد وإفساد صغيرة، تصير سلوكًا عاديًا واعتياديًا متكررًا، قد يعبر عن حالة سلوك يومي، ضمن تأسيس شبكة الفساد الذي لا يستقر في إطار السلطة أو النخبة؛ بل يسري في الشبكة العصبية للمجتمع ومعاشه اليومي (الفساد الصغير) والذي يسوغ ويشجع للفساد الكبير.

ضمن هذه الحال تأتي "ثقافة الالتفاف حول القانون والالتزام" التي تتخذ أشكالًا متعددة، كلها في سياقات خرق القانون بالتواطؤ أو بالتكيف. وثقافة الالتفاف ستولد "ثقافة التفلت" لتخرق عمليات الالتزام. يمكننا أن نشير إلى أحد مظاهرها فيما يمكن تسميته "لغة المحور" ضمن صور المقاومة بالحيلة.



علاقه الدين بثقافة الكمائن والتفلت: كيف تعد تلك الخطوات زحفاً من الدولة على الدين عبر المواطن والمواطنة..!؟

في تفرقة ملفتة في الشريعة الإسلامية بين الالتزام والإلزام من ناحية، والكراهية والإكراه من ناحية أخرى، وردت الآية القرآنية: "أنلزمكموها وأنتم لها كارهون" [هود:٢٨]، وهي بذلك تعبر عن حقائق الإلزام والالتزام التي لا يمكن أن تستند إلى حالة إكراهية. وفي تأكيد مهم على النهي عن التجسس المفسد لطباع النفوس وشيمها، يبدو لنا هذا النهي القرآني القاطع: "ولا تجسسوا" [الحجرات: ١٢]، ويبدو هذا التنبيه النبوي: "لا تتبعوا عورات المسلمين فتفسدوهم".

بين حال مبالغة الدولة في النظرة الاتهامية للمواطن-الإنسان وتعقبه وتتبعه؛ وضمن النظر البادي أن المواطن في الأصل متهم إلى أن يثبت العكس، وضمن عناصر مواطنة ترى هذه العملية من عدم الثقة التي تترافق مع حالة طغيانية من السلطة-الدولة. يلجأ المواطن إلى الحيلة؛ وربما إلى الاحتيال، ويحرك كل عناصر الصفات الشريرة في التكوين الإنساني من (كذب، وعدم الالتزام، والتحايل، والنفاق، والرشوة، والفساد. إلخ).

إن هذه الحال - وضمن تأسيس هذه العلاقة- إنما تشكل زحفاً للدولة على دين المواطن وصلحه وصلاح دنياه؛ بل وصلاح آخرته ضمن ترسيخ ثقافة الكمائن والترصد، وتواجهها ثقافة الالتفاف والاحتيال والتفلت. وباليقين، إن هذا الأمر لا يمكن أن يسهم في تنشئة علاقة سياسية أو مواطنة سوية.



فقر المواطنة ومواطنة الفقر (الفقراء-المهملشون-ساكنو المقابر ..)

تلميذي غير لائق اجتماعيًا؟! كاد الفقر أن يكون كفرًا!

إن "مواطنة الفقر" تحدث حالةً مستعصيةً من "فقر المواطنة"؛ ذلك أن ممارسات المواطن تبدأ بالحفاظ على الكيان من الهلاك، وهو يبحث عن "حقوق حد الكفاف" قبل أي حقوق للتعبير عن "حد الكفاية"، ناهيك أن "حقوق الرفاهة"-والحال هذه- لا تخطر له على بال.

والفقراء في مصر يتخذون أشكالًا متعددة. إن دراسة الفقر من الأهمية بمكان لفهم أصدق لحال المواطنة المصرية. وقد يكون من المهم أن نقف عند مفهوم "الإفقر" في إطلاقة نظرية كما أشار الدكتور أبو مندور، ولكنه في النهاية تعبير عن حالة "الإضعاف" التي تجعل الإنسان شديد الحاجة. وإذا أردت أن تتعامل مع المضمون السياسي للفقر، فإنه عملية تنطوي على علاقات قوة غير متكافئة، وتوزيع غير عادل للثروة: "ما جاع فقيرًا إلا بما فُتِع به غني". ومن ثم كانت حركة الإسلام كدين في التعامل مع الفقر باعتباره مسألة تتلزم في عمقها وخطورتها مع الكفر. ومن هنا يجب أن نفهم دعاء النبي (صلى الله عليه وسلم): "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر". إن بين الفقر والكفر صلة؟، إن تقاعس الدولة عن واجبها في مواجهة الفقر ليس إلا زحفًا على الدين وزحفًا على كيان الإنسان، وإن إبقاؤه على حاله ليس إلا إخراجة من حال "التكريم الإنساني" بالفعل البشري.

الإنسان بنیان الله، ملعونٌ من هدمه... وهدمه أنواع، أخطرها فقرٌ مذلٌ، وعوز حاجة قاهرٌ، وربما يكون مذلًا. إلا أن أخطر أنواع الإفقر أن تصد الفقير عن نهضته بحاله، وسعيه لإنهاء حال فقره، وسد منافذ الحراك في وجهه ومحاولة ارتقائه، فإن ذلك



إزهاق لروح الفقير وإيصال له إلى حال من اليأس المفضي للكفر والعياذ بالله. أليس ذلك زحفاً على المواطنة وزحفاً على الدين؟

وهي قصة فقير، تلميذي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فقير لكنه غني باجتهاده ودأبه وتفوقه، لكنه مُنع من الوصول إلى منصب وموقع استحققه بجهده وكان تبرير السلطة أنه "غير لائق اجتماعياً" لا يصلح لوظائف عليا القوم، فخرج تلميذي ليلقي بنفسه في النهر، مات

الميت : دراسة في الأحياء (خريج كلية الاقتصاد ودلالات المواطنة)

دراسة لهؤلاء الذين ينتحرون في المجتمع المصري حين لا يستطيعون سد احتياجاتهم الأساسية.

المواطن الغرم (الإضافة السلبية).. رؤية مالتوسية في المشكلة السكانية

زحف الدولة على البشر (الانسان-المعضلة)

(المواطن العبء والمشكلة السكانية)

ضمن خطاب السلطة المتكرر والمتواتر، وفي محاولة منها للتأكيد على خطر المشكلة السكانية؛ وفي سياق رد بعض إخفاقاتها التنموية إلى مشكلة الزيادة السكاني، ضمن هذا الخطاب يكمن في فحواه أمران:

- رؤية مالتوسية للمشكلة السكانية في مصر.

- رؤية تتضمن الإشارة إلى المواطن الغرم؛ بما تُشكل كل زيادة سكانية في عرف الحكومة؛ إضافة سلبية تلتهم كل تقدم، وتتآكل إزاءها كل معدلات التنمية في مقابل الزيادة السكانية.



بين هاتين الرؤيتين يولد ما يمكن أن نسميه: المواطن العبد. هذا ما يمكن أن نتبينه في خطاب السلطة المباشر وغير المباشر.

### التكاثر النوعي والطاقة العددية وغنائية الكثرة

إن هذه المسألة ترتبط ارتباطًا جوهريًا بشرعية الإنجاز، ولكن حال التخفف للدولة-السلطة من أعبائها، جعل من نظرتها إلى السكان هذه النظرة، تبرر بها عدم كفاية إنجازها وعدم قدرتها على الاستيعاب التوعوي للزيادة السكانية. إن التكاثر البشر خلًا للتكاثر في الكائنات الحية الأخرى، لا يعتمد فحسب على مجرد العلاقات البيولوجية البحتة؛ وإنما على مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي لا تتغير إلا في الأجل الطويل.

إن التكاثر والتناسل من أهم مداخل المباحة؛ فالمباحة لا تكون بضعفٍ أو خواءٍ، ولكن تكون بقوةٍ ونوعيةٍ، ويتحول الكم فيها إلى عملية نوعية لا مجرد إحصاء عددي، وبالأحرى الكثير الغنائية التي لا أثر لها ولا فاعلية فيها. ويبدو من هنا أن يأتي حفظ النسل في النظام المقاصدي في كلياته الخمس ضمنها، وربما في الترتيب الثالث؛ ليعبر عن أصول النظر إلى ذلك كعملية تنمية بشرية وإنسانية. لقد غلبت النظرة المالتوسية على غالبية من كتبوا في مشكلات البيئة والمشكلة السكانية، بل وحتى على تفكير المنظمات الدولية. إن النمو الاقتصادي قد لا تلتهمه الزيادة السكانية بقدر ما تستأثر بثماره قلة من السكان. وإن سلوكيات الاستهلاك الاستفزازي إنما تعبر عن مؤشر في هذا المقام. إن علينا النظر إلى المشكلة السكانية وإعادة تعريفها من منظور التنمية والقيمة النوعية المضافة، والنظر إليها كمفهوم إنساني.



## المواطنة الموعودة.. أطفال الشوارع

هذا نمط من إهدار القيمة الإنسانية قد يفرض علينا التساؤل: ظاهرة أطفال الشوارع.. ضحية من؟ ويبدو أن البعض قد وجد هذا التعبير من القسوة بمكان، فبدأ يخفف من حجم مأساة طفل.. مشروع مواطن.. إلى "أطفال بلا مأوى".

هذه الظاهرة ومشاهدتها تدل ضمن ما تدل عليه على إهدار القيمة الإنسانية، التي تحول الإنسان إلى طاقة إيجابية كإحدى أهم وظائف الدولة في المجتمعات على مر عصورها، ولكن مع ترك هذه الظاهرة تتفاقم؛ فإنها تتحول من مجرد طفل شارع إلى "مشروع- مجرم" أو "مدمن". وحينما تثور هذه المشكلة، وضمن الردود الجاهزة لإعفاء السلطة من مسؤوليتها، يرد على السطح فوراً تفسير المدرسة المالتوسية في خطاب السلطة؛ إنها كالعادة المشكلة السكانية التي تعاني منها بلاد العالم الثالث.

### ٣ - قراءة نص المجتمع في نصوص أدبية: حقيقة المواطنة

سبق أن ذكرنا أن قراءة المجتمع كنص إنما تجعلنا نبحث عن نصوص غير تقليدية يمكن من خلالها أن نستشف حقائق التعبير عن المواطنة: قراءة المواطنة في الرواية؛ والشعر، والنكتة والمثل الشعبي، والحكاية الشعبية؛ عملية بحثية يجب أن تبذل أدوات بحثية وتعد كل هذه المصادر معيناً غايةً في الأهمية؛ يشكل لغةً وروايةً متميزةً، لها من الحضور والتأثير في مناهج التعامل والتناول مع موضوع المواطنة.

إن النماذج التي أشرنا إليها من خلال منهج اللقطات الآتفة الذكر، وضمن الممارسة البحثية غير التقليدية التي أشرنا إليها، يمكن تعويضها من خلال نماذج من هذه



المصادر التي نظن - مع تحليلها تحليلًا علميًا فعالًا وعميقًا - أنها يمكن أن تستدعي تلك اللقطات وتحيط بأهم مفاصلها ومضامينها.

إن سياسات الإفقار مثلًا يمكن أن نلمسها في بعض شعر أحمد مطر والذي يشير له في قصيدة "حب الوطن"، من أن المواطنة لا بد أن تستند إلى عناصر بنية أساسية تحفظ كيان الإنسان، فيما يمكن تسميته "حقوق ما قبل المواطنة": "حقوق الكيان والإنسان"، "مقتضيات التكريم الإلهي للإنسان"، "حرمة الإنسان وضروراته". إن السلطان والمواطن والعلاقة بينهما من المفردات الأساسية في شعر أحمد مطر، يشير إليها بعمق؛ ويشرح عناصر هذه العلاقة في جوانبها التي تتعلق بالأمن كما تراه السلطة؛ وحرية التعبير، وحقوق الإنسان.

أما النكتة السياسية التي تنطلق بلا مؤلف؛ فإنها مصدرٌ مهمٌ وخصبٌ، تشكل إدراك المواطنة للسلطة وإدراك السلطة للمواطنة، وفق قصة مجبوكة تقع ضمن ما أشار إليه جيمس سكوت في كتابه فائق القيمة: "المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكومون من وراء ظهر حكامهم؟". فإن بعضًا من هذه النكات يعني على الجانب التلقيني للمواطنة والولاء والانتماء الذي لا يمكن أن يصمد مع كم المشاكل التي تزحف على كيان المواطن. النكتة سلاح الضعفاء، ولكنها بأي حال لا تستدعي فقط "ضحكًا كالبكاء"، ولكنها تستدعي كل عناصر النقد لكل ما ينتهك عناصر العلاقة السياسية أو يمنعها أو يقطع من أوصالها.

أما المثل الشعبي (قديمه وحديثه) الذي يشكل عنصرًا من عناصر "الحكمة المتوارثة" إنما يعبر عن ذاكرة الخريطة الإدراكية للشخصية المصرية، وما تعبر عنه من تفاعل المتناقضات داخل الإنسان المصري (المواطن) في تصوره لذاته وتصور علاقاته؛ ويقينا على رأسها علاقته مع السلطة.

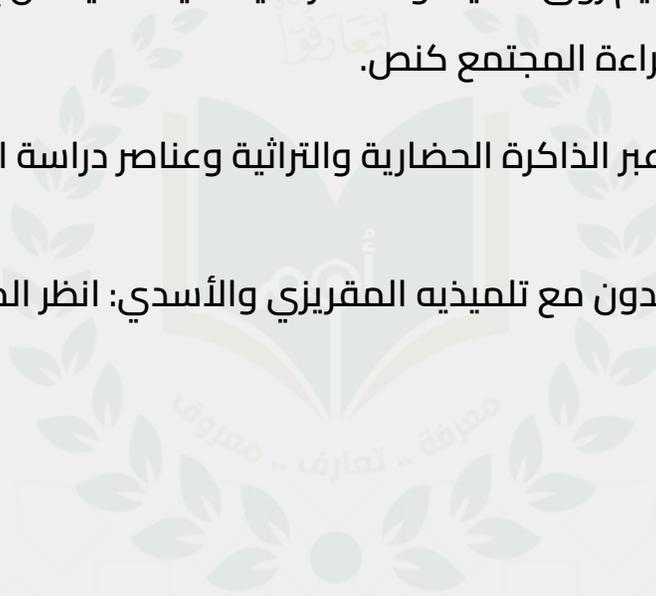


يذكرني كل ذلك بتلك الممارسة البحثية الرائدة للأستاذ الدكتور سيد عويس، حينما نقل لنا تلك الإدراكات في رسائل المصريين إلى الإمام الشافعي، هذا الطقس الذي مثل مادة بحثية ومساحة دراسية لا يمكن إلا أن تشير إلى عبقرية البحث عن هذه المصادر وتلك المساحات، وضمن إبداع أدوات بحثية؛ تخرج عن سياق الرطانة العلمية والأكاديمية التي تستر الظواهر أكثر مما تبينها أو تكشف سترها.

ويأتي أخيرًا -على صعوبة حصر الصنوف الأدبية والثقافة الشعبية- في هذا المقام الرواية السياسية الإسقاطية على السلطة والمواطن، والتي تعبر عن واحد من أهم عناصر التعبير عن مكنون هذه العلاقة تارةً بالإسقاط التاريخي على العصر، وتارةً بالتعبير المباشر وتقديم رؤى نقدية، وحالة دراسية أكيدة لا يمكن إهمالها في الدرس والبحث تقوم على قراءة المجتمع كنص.

٤- صياغة الإدراكات عبر الذاكرة الحضارية والتراثية وعناصر دراسة المواطنة

ذاكرة التراث - ابن خلدون مع تلميذه المقرئ والأسدي: انظر الملحق.



## ثانيًا : دراسة السلوكيات والسياسات والعلاقات والمواطنة المصرية

ضمن هذه الدراسة يحسن أن نتعرض لهذه النماذج:

١- المواطن المهجّر والدولة الطاردة: بين تهجير العقول والعقول المهاجرة

ثمة عدة ملاحظات عند النظر إلى هجرة العقول من منظور حضاري:

الأولى، تتعلق بالعوامل الطاردة بالنسبة إلى هجرة العقول وهجرة الكفاءات هذه العوامل الطاردة مقارنة بعوامل جاذبة في دول الاستقبال تتحرك ضمن عوامل دافعة للهجرة تكون مبثوثة في البيئة الواقعية. وفي الجانب المقابل عوامل جاذبة تتعلق بالأسباب الطاردة نفسها، لكنها تبدو مواتية.

الثانية، ترتبط بتعامل الدولة مع المهاجر ضمن إثارة هذه القضايا. فتتحدث عن ذلك باعتباره مشكلة يتعامل معها في إطار خطط سميت في فترة ما "خطط الاستعادة".

الثالثة تتمثل في الاهتمام ب"المهاجر المشهور"، والذي يحتل مكانةً وقيمةً في المجتمع المهاجر. وبدا للسلطة والدولة أن تتعامل مع هذا الأمر الأخير بطرائق: الاحتفاء الشديد، ومحاولة الاستفادة منه.

وقد جعلت الظروف المختلفة في الوطن من كل كفاءة علمية "مشروع مهاجر". أما عن مقام المواطنة فإنما تعبر عن نموذجين من المواطنة: المواطن المملوك، والمواطن الإعلاني. ويتناقض كل ذلك مع مقصد الدين من "حفظ العقول".

٢- جنون المواطنة والمواطن المجنون (يتحدث عن الحقوق؟!)



المواطنة تعاملٌ يومي، هكذا يمكن أن نفهم أن المواطن يشعر بمواطنيته ضمن تعامله مع أي جهة إدارية. عند سؤالهم لأحدهم عندما كنت في ألمانيا عما يجعله راضيًا عن الدولة؟ فقال ما لم أتوقعه، قال ثلاث جملي: ""(عامل النظام في الشارع) الذي يستيقظ قبلي، و"رجل الإدارة) الذي يقضي مصالحي، و(رجل البوليس) الذي لا أشعر به إلا إذا احتجته". بدت لي - بعد تأمل- أن تلك الإجابة أفصح مما تمنيت سماعه، وأبلغ مما رغبت في الحديث فيه. وقارنت ذلك بواقعة الموظف الذي ذهب إليه لتركيب عداد كهرباء في شقتي وكان يريد رشوة لقاء قيامه بعمله. إن السلطة وجهة الإدارة وجهة الأمن تنظر لمن يطالب بحقه على أنه "مجنون" يجب إيداعه مستشفى الأمراض العقلية. أليس ذلك زحفًا على المواطن؟

٣ - حادثة قطار الصعيد: المواطن الرخيص! والكبير لا يخطئ؟!

عندما وقع حادث الصعيد خرج المسئولون ينفون عن الدولة أية تهمية وأي تقصير. احترق المئات وأصيب المئات. وقررت وزارة الشؤون الاجتماعية تعويض كل رأس أزهقت بخمسائة جنيه. يا لرخص المواطن المصري ورخص حياته. وتمت إحالة بعض صغار الموظفين في هيئة السكك الحديدية إلى القضاء. هؤلاء دائمًا "يحملونها عن الكبار". ولكن القاضي الذي نظر القضية حكم -بحكم إيمانه برسالته ووظيفته- بأن المتهمين في قفص الاتهام ليسوا هم المسئولين عن الحادثة، وقرر براءتهم دون استثناء وأكد أن السلطات العليا استبقت حكم المحكمة بتأكيد عدم مسؤولية كبار المسئولين عن الحادثة، وأن المتهمين الحقيقيين خارج القفص، ويجب أن يوجه الاتهام بحجم المسؤولية. ماذا تريد السلطة سوى أن تزحف على المواطن ودينه؟!

٤ - من يجرؤ على الكلام؟! الخروج على النص! المهرجانات والتوظيف السياسي



في ظل علاقات السلطة وموازينها يؤمم الكلام بأشكال مختلفة ومتنوعة، وتنصب السلطة مسارج ورموزاً تقوم على علاقات تمثيلية، ومن أهم مجالات العلاقات التمثيلية تبرز المهرجانات كأساليب إعلانية للسلطة، وتحاول تعبئة عناصر تزيين السلطة وسياساتها. كل ذلك ضمن عملية فرجة من تشكيل الرضا الكاذب والموافقة الزائفة، أو هندسة الموافقة. إن التوظيف السياسي للمهرجانات جعل من المهم أن نطلق عليها من كثرة التوظيف المهرجاني شبه اليومي: "الدولة-المهرجان"، ضمن عملية مسرحية كبرى مصطنعة تحرك عناصر (الدولة-الفرجة) ضمن عملية فرجة من تشكيل الرضا الكاذب والموافقة الزائفة، أو هندسة الموافقة. ونشير هنا إلى لقطة الكاتب صنع الله إبراهيم الذي رفض تسلم جائزة مهرجان الرواية العربية في احتفال لوزارة الثقافة، وشكل هذا الرفض حالة انتقادية حادة للسلطة ذاتها، ولكثير من سياساتها.

0- صناعة مواطنة اللامبالاة: بين فاعلية مرغوبة ولامبالاة مفروضة

ثمة مفارقة تتشكل من منع المواطن من جهة من المشاركة والتحسب لخروجه في تظاهرة يعبر فيها عن رأيه (كما تعبر عن ذلك سيارات الأمن المركزي المدرعة أمام الجامعة)، وأخرى تستجدي مشاركة المواطن الطوعية (كما تعبر عن ذلك سيارة الإسعاف التي تطالب الطلبة بالتبرع بالدم داخل الجامعة). هذه المفارقة تحرك عناصر مهمة فيما يمكن تسميته "صناعة مواطنة اللامبالاة". إن السلطة تحاول صناعة مواطن تسيره بـ"الريموت كنترول".

٦ - استخراج رخصة: بيروقراطية الإدارة: التدريب على المواطنة (المواطنة المستأنسة)

(ترويض المواطن)



في هذه اللقطة أروي لكم قصة مذكرات مثقف مصري عن وقائع تجديد رخصة سيارته (وهنا أشير لقصة الدكتور جلال أمين عن رحلته لتجديد رخصة سيارته ووقائعها). فإن من المهم أن نتحدث عن الإدارة-البيروقراطية- السلطة - الدولة باعتبارها وجها للتعامل اليومي مع المواطن. جهة الإدارة لها القُدح المُعلّى، وهي تستغل حاجات الخلق التي لا بد من قضائها. وهو ما يخلق "المواطنة المتأهة". ومن خلالها يتم تدريب المواطن على عملية الإذعان، إنه تدريب البيروقراطية وتجهيزه لاستبداد السلطة وصناعة السكوت.

#### ٧- المواطنة العشوائية وعشوائية المواطنة

الظاهرة السياسية في المجتمع المصري ظاهرةً عشوائيةً، عشوائية في النشأة والتكوين، والمسار والاتجاه، والأهداف والغايات. وظاهرة المواطنة ليست بعيدة عن هذا الحال العشوائي؛ فهي تقع بين حال المواطنة العشوائية على أرض الواقع، وبين عشوائية المواطنة في حال المواطن الذي لا يعرف أين حقوقه، وأين تقع حدود التزاماته. وهنا يظهر "المواطن المنسي" ضمن عشوائية المواطنة في الفكر والتطبيق. يأتي خطاب السلطة عن المواطنة ليشكل حالةً من "فائض الكلام" الذي يغطي على كامل الظاهرة ويفقدها معناها، أو هو مدخل من مداخل تجديد الاستيلاء على المواطنة بالحديث فيها وعنها.

هكذا كان عهد المواطن مع السلطة؛ نتحدث عن روح الجماهير وهي تُزهقها، وعن إرادة الشعوب وهي تسلبها. وتنتحدث مع الجماهير أن الأمر ليس إلا مرحلة انتقالية، وكأن المرحلة الانتقالية ستستمر إلى يوم القيامة من غير أفق، وأن الأمر لا يعدو أن يكون عنق زجاجة سنمر منه بسلام، وكأن الزجاجة صارت كلها عنقًا !



## ثالثاً : الزحف على المؤسسات السياسية الأساسية والدينية وعمليات التنظيم

لم يقتصر زحف الدولة على المؤسسات التي تشتهر بكونها تنتمي إلى دائرة الفعاليات الدينية، بل قام هذا الزحف على تهميش فاعليات الأمة المؤسسة والحضارية ضمن عملية كبرى للاستيلاء على مؤسسات أخرى تمثل عناصر قضاء مصالح الخلق. هذا الاستيلاء لم يكن بأي حالٍ بعيداً عن تأميم الدين؛ لأنه في النهاية وَجَدَ في المواطن الساحة الأساسية للتشكيل والتكوين وفق عناصر ادّعاء "مواطنة صالحة" متوهمة، وإن شئت الدقة "مواطنة مصلحة" تحقق المناخ والوسط لعملية الاستيلاء على معظم فاعليات المؤسسات، التي تتحرك صوب "كرامة الإنسان" حماية وإنجازاً، و"معاش المواطن" تحصيلاً واستغناءً، و"فاعلية" حاضرًا واستقبالاً. إن قراءة أولية بالنسبة إلى هذه المؤسسات الدينية التي اعتبرت ضمن مؤسسات الأمة وفعاليتها، حرصت الدولة تاريخياً على تهميش فاعلياتها من جانب تحت دعوى التنظيم والتطوير والإصلاح.

لا شك أن هذا الزحف المؤسسي والقراءة للقوانين المنظمة وممارسات الدولة حيال هذه المؤسسات يحتاج إلى دراسة وقراءة متأنية. ضمن عناصر الذاكرة التاريخية، وحركة الدولة المركزية الحديثة التي نشأت في بلادنا. هذا الزحف المؤسسي الذي يعبر عن وضع يُكسب كثيراً من أجهزة الدولة طابعاً استبدادياً. ضمن هذه الرؤية يمكننا ملاحظة بعض اللقطات المؤسسية في الزحف على المواطنة والدين.

هناك أفكارٌ لامعةٌ كان يمكن الإشارة إليها بالمجمل مثل "عملت الدولة الحديثة على تصفية مؤسسات المجتمع التقليدية" "عندما تنعدم الطرق النظامية لتجديد أشخاص الأجهزة وعناصرها تنمو ظاهرتان غاية في الإضرار : شخصنة القيادة، وأن تصير هي مصدر الشرعية في المجتمع) ص 142-144.



الزحف على استقلالية القضاء ورسالته: (قاضٍ في الجنة وقاضيان في النار)

عندما يتلاشى استقلال القضاء تصبح العدالة مطلبًا عسير المنال، ويسيطر الظلم على المجتمع، ولا يتمكن الأفراد من نيل حقوقهم بسهولة ويسرٍ. واستقلال القضاء في المجتمعات العربية -ومنها مصر- يكاد يكون داخلًا في (منطقة ضباب)؛ يحوطه الغموض وعدم الوضوح؛ ذلك أن الأسس التي يقوم عليها الاستقلال لم تصاحبها عملية تنظير كافي تتولى تحديدها، وكان من نتيجة ذلك أن (استقلال القضاء) كقيمة اجتماعية وقانونية لم يلق حظًا من الاحترام، وأصبح خرق هذا الاستقلال غير مقتصر على التدخل الذي يتم من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية بل أصبح يتم من قبل إدارة القضاء نفسها.. وهذا التدخل أصبح مألوفًا في المجتمعات العربية إلى حد بات يهدد العدالة بأفدح الأخطار. إن تدخل السلطة التنفيذية هو أخطر أنواع التدخل في شؤون القضاء واستقلاله، ووسائل الضغط التي تتبعها للتدخل في شؤون العدالة تبدو أكثر أهمية وخطراً. وتتدخل السلطة التنفيذية ممثلة بوزير العدل في الدعاوى المقامة لدى المحاكم، وهو أمر على جانب كبيرٍ من الخطورة، وأصبح القضاء تحت ظل من الإرهاب، وأصبحت الأحكام تحت إمرة الوزير، واختفى مبدأ الفصل بين السلطات ليحل محله حكم الفرد. وهذه المظاهر لتدخل الحكومة في القضاء إنما تعد محاولة للهيمنة تكتسب الدولة-السلطة من جرائها سخط وعداء الرأي العام. كذلك فإن التدخل الذي يتم من قبل السلطة التشريعية له مظاهر عديدة وهو تدخل يشكل اعتداء على استقلال القضاء يخالف الدستور وأحكامه. إن استقلال القضاء مبدأ مقدس، وهو الضمانة الأساسية (للعدالة) و(الحريات العامة). والقضاء المستقل



أقوى ضمان لتحقيق العدالة، وأقدر وسيلة لحماية مؤسسات الدولة، وأعظم قوّة  
لصد الظلم والاستبداد، ورفع المظالم وحماية الحريات العامة وحقوق الأفراد.

## ٢- المؤسسة التشريعية: بين تزوير المدخل والمخرج

إن الزحف على المؤسسات الأساسية؛ ومحاولة تأميم الدولة لها لا زالت تعبر عن  
المجتمع السياسي المصنوع على أعينها. واصطناعها تلك المؤسسات التابعة لها  
لنفسها ومصالحها وسياساتها.

وهنا في هذا المقام يولد المواطن على أشكال متنوعة ضمن عملية انتخابية تشكل  
في النهاية المؤسسة التشريعية. فهو إما مساهم في صناعة حالة من "التزوير  
السياسي" أو زيف العملية مدخلاً أو مخرجاً، أو هو غير مبالٍ يعتقد بعشوية المشاركة  
السياسية وقد يربأ بنفسه عن الدخول ضمن هذه العملية التمثيلية لا بمعنى تمثيل  
النواب لدوائره وتمثيل النواب للشعب' ولكن العملية التمثيلية بمعنى لعب الأدوار  
ضمن عملية هزلية. أما تزوير المدخل فإنه يقوم على قاعدة من تقاليد التزوير  
الانتخابي. ثم يكون بعد ذلك ضمن عملية التزوير المركب تزوير المخرج في نتائج  
الانتخابات التشريعية.

## ٣- الانتخابات ملة واحدة: عشوائية القوانين وعملية الانتقاء

تبدو لنا "الصناعة القانونية" ليست بعيدة عن معنى المشروعية، والتي تعبر عن قدرات  
الصياغة الفنية بما يتميز به القانون من دقة ووضوح. وكذا ليست بعيدة عن معنى  
الشرعية بمعنى الرضا المجتمعي والقبول العام. فالقانون حينما تجتمع فيه عناصر  
المشروعية والشرعية لا يحدث حالات التحايل على القانون؛ فهو أقرب لتحقيق الالتزام  
الذي يشكل الجوهر القانوني للنظام.



إن ضعف الحبكة التشريعية والصيغة القانونية لابد أن ينتج حالة من حالات التسرب السلوكي المستهلك للقانون (حالات العبث بالقانون - الثغرات القانونية - عمليات التحايل - إزهاق مقاصد القانون في الممارسة)، وكذلك ضعف عنصر القابلية الاجتماعية يجعل القانون نظرًا من غير تطبيق، وحيةً من غير فاعلية.

يبدو لي كل ذلك في سياق نظر الدولة-السلطة للمواطن، وفق عناصر مصلحة؛ تحرك عناصر أمنها، وحمايتها، وتجعل ذلك فوق كل اعتبار، وهي قد تنسى أو تتغافل عن حالة تسرب الشرعية وتآكلها بمرور الزمن.

- سياسات الحزب الوطني والاحتكار السياسي : حزب الدولة ودولة الحزب "المحتكر ملعون" نموذج تاريخي

وأنا أتفحص حال حزب الدولة ودولة الحزب لا أدري لماذا طرأ على ذهني "المحتكر ملعون"؟!، والمحتكر حالة سلوكية قد تكون الأبرز في عالم "تجارة السلع"؛ ولكن الحالة الاحتكارية في أي مجال هي مدخل من مداخل المركزية والاستبداد والهيمنة، واستغلال حوائج الخلق للتحكم بهم وفيهم، وهو مركز تأثير في مجموعة من الضعفاء.

إنّ باحث السياسة يستطيع -ومن خلال تحليل البنية السياسية والتنظيرية للأحزاب المصرية- أن يلاحظ أن معظم الأحزاب قد نشأت على يد الدولة أو من خلال أحكام المحاكم الإدارية، وليست كتعبير عن قاعدة جماهيرية معينة تسعى إلى طرح نفسها كأحد البدائل المتنافسة، وربما من دون اختلافات جوهرية بين برامج وشعارات تلك الأحزاب في حال وجود تلك البرامج. ومثلت هذه البيئة الحزبية الضعيفة بيئة قابلة حرصت السلطة على وجودها على مر الزمن لتفرز من ناحية أخرى الحالة الاحتكارية؛ فالحزب قد يكون الدولة بكل ما لها من نفوذ، تنقل نفوذها إليه، للتحكم بجملة



المواطنين والرعايا، مقابل مزايا نفعيةً منظورةً أو غير منظورةٍ تُبقي على الحالة الاحتكارية التي توفر بيئة إذعانية وسياسات استبدادية؛ فالانتماء إلى الحزب قد يعنى تلقائيًا الالتحاق بشريحة اجتماعية نافذةً سياسيًا، وقد لا يتعدى الحزب كونه صحيفة.

ولا شك أن هذه الحالة الاحتكارية لها من المظاهر والمؤشرات التي تدل عليها ما يطول بنا المقام لو حاولنا تعديدها، ولكن غاية الأمر في هذا المقام "المواطن المنتج من رحم هذه البيئة الاحتكارية"؛ فهو يقع تحت طائلة الاستغلال والإذعان ويوضح الحالة التي أشرنا إليها من أن المواطن المرغوب هو "المواطن المتاهة"، الذي لا يرى إلا منفذًا واحدًا واحدًا لفاعلياته السياسية. وهو أمر يشير إلى أزمة بنيانية وهيكلية في النظام السياسي بجملته، وفي العملية السياسية برمتها (أزمة الثقافة السياسية في مصر التي تعد خليطًا من الفرعونية السياسية؛ وثقافة المجتمع الهيدروليكي، أزمة النظام السياسي وتضخيم الدولة وعمليتها، وتركز مفاتيح العملية السياسية في يديها، وضعف المؤسسة مقابل طغيان الفرد، وأزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأزمة العلاقة بين المؤسسات الطبيعية الأصلية والوافدة المنقولة من الغرب).

بل تظل هذه الحالة الاحتكارية صناعة تقوم بها الدولة - السلطة بكل أدواتها.

فلماذا نُعن المحتكر؟! لأنه يعبر عن أداءٍ يزحف فيه على الناس مستغلًا حاجتهم، وهو أمرٌ في العلاقات الإنسانية مؤثرٌ على تقطيعها وانفكاكها، وهو في الحقل السياسي لا يقل خطورة عن حقل العلاقات الإنسانية والاقتصادية؛ لأنه ضمن صناعة الاستبداد وشبكته، مثلما أشار إلى ذلك الكواكبي في "طبائع الاستبداد".



خاتمة: مستقبل المواطنة المصرية في علاقتها بالدين والسلطة: بين الإصلاح

### الضال وثقافة السفينة

في إطار هذه الخاتمة وبعد استعراض عملية الزحف من الدولة على معظم الفاعليات الإنسانية والمواطنة والمؤسسية فضلا عن الممارسات والسلوكيات، فردية كانت أو جماعية، اجتماعية كانت أم مجتمعية، ثقافية كانت أم اقتصادية وسياسية، هذا الزحف بتشكيلاته وترسانة القوة المادية والمعنوية التي تغيّت صياغة نص السلطة وزحفه على كافة النصوص المجتمعية كاستراتيجية عامة. ضمن عملية إخضاع لعناصر الفاعلية القادرة على الممانعة، وعلى أضعف الإيمان عملية الموازنة للدولة- السلطة- التين، وتعملق النص السلطوي الطاغي في كثير من ممارساته، الباغي في كثير من تشكيلاته.



فإن السلطة ونتيجة متغيرات بعضها داخلي وأكثرها خارجي (للأسف) - بدا لها أن تفتح ملفين مهمين: ملف "حقوق المواطنة" الذي بدا وكأن السلطة قد أهملته طويلاً، وضمن عملية "التذكر" في مقابل عملية "التنكر" السابقة فُتح هذا الملف؛ إلا أن أقسى شيء أن تقوم الدولة-السلطة بفتح هذا الملف لإجهاضه، أو فتحه بمعنى حفر حفرة له لوأده، أو التعامل معه ضمن ممارسات الزينة والديكورية، أو بالاعتبار الذي يطلق قنابل دخان لتفويت ضغوطات المرحلة حتى يخرج النظام-السلطة معافى ويعود لسيرته الأولى.

هذه كلها استراتيجيات فرعية ولدت من رحم استراتيجية أساسية في عملية اغتصاب، احتكار، تأمين، استيلاء، طغيان على كل الفاعليات .

أما الملف الثاني الذي فُتح فإنه يشير إلى استئناف ما سمي "الحوار الوطني" بين مختلف القوى السياسية؛ والذي بدأ بعناصر تنبئ عن عدم جدية ضمن استراتيجيات:

أبوية الحوار الباطشة للحزب الوطني، الحزب الوطني يسيطر على فاعلياته ويهيمن على القضايا التي تُطرح ضمن جدول أعمال الحوار وأجندته، وأخطر الاستراتيجيات هي الاستبعاد والنفي لقوى سياسية تحت دعوى "شرعيتها المحجوبة" رغم أن "المحجوبة" تلك لم تكن إلا صناعة من السلطة-الدولة للزحف على أي قوى فاعلة محتملة أو منازعة.

إن "الحوار الملهاة" و"الحوار المحدد النتيجة سلفاً"؛ والخطوط الحمراء التي يضعها الحزب الوطني في القضايا ومسارات ومناهج النقاش والحوار، إنما يعبر عن مؤشرات لا يمكن إغفالها في عملية "إجهاض الحوار"؛ سواء بالحوار الساكت (المونولوج في صورة ديالوج)، أو الحوار الإعلاني. وبين الملف الذي يتحرك صوب الوأد، والآخر الذي



يتحرك صوب الإجهاض تبدو لنا الأمور أنها لا تفتح الملفات على النحو الذي يجعل عملية الفتح حالة حقيقية وعملية فاعلة ووسط موات.

إن عملية الفتح لتلك الملفات سنظل ضمن عمليات "الافتتاح" الإعلانية والمظهرية إذا لم تستوعب كافة القوى عناصر التعامل وما تقتضيه "ثقافة السفينة"، "سفينة المواطنة". إن عمليات التجميل لم تعد تخفي عناصر القبح الطاغية في ممارسات العملية السياسية، وعمليات افتتاح الملفات لا فتحتها على نحو عميقٍ وجادٍ، وعلى المقتضى الذي يجعلنا نقرأه من مقدماته إلى خواتيمه مرورًا بقضاياه؛ هي عمليات واستراتيجيات متجددة لممارسة حالة من حالات الاحتكار للفاعلية السياسية بتأميم الفاعليات الأخرى الموازنة، إنما سيسير إلى ثقافة الخرق المفضية إلى ثقافة الهلاك والغرق.

"إن محاولة إضعاف الإسلام في نفوس المسلمين خلال القرن الماضي - وربما إلى الآن- لم تتخذ شكل محاربة الإسلام كعقيدة. ولا اتخذت شكل الهجوم الصريح أو النقد الصريح له. من حيث هو نظام للحياة وأساس الشرعية الاجتماعية والسلوكية، إنما جرى ذلك بتغيير الأوضاع الاجتماعية وأنماط العلاقات بين الناس، بطريقة جعلها قائمة على تعارض مع تصورات الشريعة الإسلامية وأحكامها، وتغيير سلوك الناس وعادات العيش وأساليب الحياة اليومية بما قام به هذا التعارض ولم يجر ذلك بالإقناع وتبادل الرأي، ولكنه جرى بالترويج والدعاية والإغراء وإثارة نوازع التقليد والمحاكاة". إن هذا الزحف الخفي كان أهم أنواع الزحف، ومثلت أنواع الزحف الأخرى تكريسًا له على الأرض.



## ملحق

### ذاكرة التراث . ابن خلدون مع تلميذه المقرئ والأسدي:

ضمن الممارسة البحثية غير التقليدية كان بحث المواطنة لدي من البحوث القلقة التي كان من الصعب قرارها. وخطر على بالي: ماذا لو كان ابن خلدون يعيش بيننا في بلاد مصر، وتحدث فيها عن العلاقة السياسية ودلالاتها على المواطنة والمواطن؟ فكانت هذه الخاطرة التي مرت في ذهني كاملة ورأيته واجبة التسجيل فرأيته محاولة لصياغة الإدراكات عبر الذاكرة الحضارية والتراثية؛ واستشارة لكل هؤلاء لدراسة موضوع المواطنة. . مواطنة الهم، وهم المواطنة.

ذهبت إلى ابن خلدون أزوره في مقدمته، وقد افتقدته، أستشيريه وأستأمره، أسأله سؤال المفتقر إلى جوابه .. ما بالك عن حال مواطننا اليوم؟! قال: وما المواطن؟ قلت: لفظ أحدث بعدك، يعني كذاوكذا... قال: إذن؛ فلماذا أنت مهموم به؟ وماذا عن حاله يا بني؟، قلت: حاله لا يخفى؛ ومآله لا يُرضي، وأمره يُرثى له!، قال: أعود بالله، فأين عمرانكم؟! قلت له: عمران الصورة أم عمران الجوهر؟!، قال: أفسح، قلت: ألم تفرق أنت في مقدمتك وميَّرت في عمك بين عمران الترف مع تراكمه المؤدي للخراب، وبين عمران بناء وجوهر يؤسس على القيمة، ويقوم على الدين، وفرقت في السياسة بين العقل المدني والدين الشرعي، وميزت بين سياسة ظالمة وأخرى عادلة.؟! قال : نعم يا بني.. فهمتك. . وأدركت ما ترمي إليه، وطفق يقول: هل نظام سلطانكم يهتم بالجباية والمكس؟ قلت له : نعم. هل نظام عمرانكم يترف ويفقر في أن؟ قلت له: نعم. وهل نظام أحكامكم يُظلم فيه المرء، ولا يجد من يدفع عنه الظلم، أو يأخذ له الحق وينتصف له؟ قلت: أصبت وأغنيت، وسألت عن كل أمرٍ وأوفيت.



فقال: يا بني، المواطن لديك حاله لا يسر، وعمرانكم أمره قَرّ، وملككم وحكمكم أصله غرّ. قلت: يا أستاذ العمران، أوضح لي لماذا سألت واستفسرت؟ ثم حكمت وقضيت؟ فهل لي ببيان؟ قال: حسبك لبيّنا فهوّمًا؟! قلت: حال موطننا أذهب لي، وأغم علي فهمي، فغاب البيان ومات الإنسان أو يكاد! قال: أي بني.. مات الإنسان؟! أتَهزل.. فما بعد ذلك من عمران؟! قلت له: لا أهزل، وطفقت أفصّل.. قلت: الجباية من نظام الإدارة والسلطان صارت ثقافةً وعقليّةً، والإذعان من إدارتنا وحكومتنا صار ديدنًا في العمل والتعامل والمعاملة.. وعمليةً و..! فقاطعني العمراني ابن خلدون: يا بني.. حان الوقت لأفتيك، لا في مسألة دينية. ولكن في هذه القضية العمرانية "قضية المواطن"! فالعمران قرين الأوطان، والعمران دينٌ، والدين عمرانٌ.

وهنا، دخل اثنان من تلامذة ابن خلدون من بلاد مصر، حضرا دروسه وتتلّمذا عليه: المقريري (صاحب الخطط والإغاثة)، والأسدي (صاحب التيسير والاعتبار). فأجلسهما ورحب بهما، وطفق يفصل ويحلل: أما في شأن الجباية؛ فـ"تخلق أهل الدولة حينئذٍ بخلق التحذلق، وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترّف، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذٍ على الرعايا والأكرّة والفلاحين وسائر أهل المغارم (لاحظ أهل المغارم من المواطنين)، ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارًا عظيمًا لتكثّر لهم الجباية. ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار، لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه؛ حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادةً مفروضةً؛ لأن تلك الزيادة تدرجت قليلًا قليل ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين، ولا من هو واضعها إنما ثبت على الرعايا في الاعتمار؛ لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه، وبين ثمرته وفائدته.. فتنبض جملة الجباية حينئذٍ بنقصان تلك الوزائع منها، وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية؛



ويحسبونه جزًا لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة؛ الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به، فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يفتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار، ويعود وبال ذلك على الدولة؛ لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها.

ويكثر خراج السلطان خصوصًا كثرةً بالغةً، بنفقته في خاصته وكثرة عطائه ولا تفي بذلك الجباية، فتحتاح الدولة إلى الزيادة في الجباية. . . فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع أولًا كما قلناه؛ ثم يزيد الخراج والحاجات والتدريج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية، ويدرك الدولة الهرم، وتضعف عصابتها من جباية الأموال من الأعمال والقاصية فتقل الجباية... فيستحدث صاحب الدولة أنواعًا من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدرًا معلومًا على الأثمان في الأسواق وعلى أعيان السلع في أموال المدينة، وهو مع هذا مضطرٌ لذلك بما دعاه إليه ترف الناس... وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادةً بالغةً فتكسد الأسواق لفساد الآمال، ويؤذن ذلك باختلال العمران، ويعود على الدولة ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل". . . "ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الارباج ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملةً، ويؤدي إلى فساد الجباية. . . والتعرض لأهل عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصهم، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تسمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات، وكان فيها إتلاف أحوالهم. . . فافهم ذلك... واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية وإدراها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك؛ فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تسمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان، وأما غير ذلك... فإنما هو مضرّة عاجلةً للرعايا، وفسادٌ للجباية؛ ونقصٌ للعمارة"، "والسبب في ذلك؛ أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم



للعالم، ومنه مادة العمران، فإذا احتجن السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرها في مصارفها، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية... فيقع الكساد حينئذ في الأسواق، وتضعف الأرباح في المتاجر؛ فيقل الخراج لذلك؛ لأن الخراج والجبابة إنما تكون من الاعتمار والمعاملات، ونفاق الأسواق، وطلب الناس للفوائد والأرباح، ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص؛ لقلّة أموال السلطان حينئذ بقلّة الخراج، فإن الدولة - كما قلناه- هي السوق الأعظم، أم الأسواق كلها، وأصلها ومادتها الدخل والخرج، فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه. وأيضًا، فالمال إنما هو مترددٌ بين الرعية والسلطان؛ منهم إليه ومنه إليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية، سنة الله في عباده".

أيها الأستاذ كأنك تسرد حال مصر - الآن- وحال رعاياها، ومن تفانين ضراب الجباية أن يحيلوا فواتير النظافة (الزبالة) على فاتورة الكهرباء، ولا ندري لذلك سببًا. وعاود ابن خلدون يكمل رؤيته في سنن الخلق والسلطة، فألحق حديثه عن الجباية بحديث نفيس حول: أن الظلم مؤذّنٌ بخراب العمران. . وحكى قول الموبذان صاحب الدين في بلاد فارس، وما عرض به للملك في إنكار ما كان عليه من الظلم والغفلة... فقال له: "أيها الملك، إن المُلك لا يتم عزه إلا بالشرعية؛ والقيام لله بطاعته، والتصرف تحت أمره ونهيه، ولا قوام للشرعية إلا بالملك، ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة. نصبه الرب وجعل له قيّمًا وهو الملك وأنت أيها الملك عمّدت إلى الضياع فانتزعتها من أربابها وعُقّارها. .. فقلّت العمارة وخربت الضياع، وقلت الأموال، وهلكت الجنود والرعية. . إن حصول النقص في العمران عن الظلم والعدوان أمرٌ واقعٌ لا بد منه لما قدمناه، ووباله عائد على الدول، ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوّض ولا سبب كما هو المشهور؛ بل الظلم أعم



من ذلك، وكل من أخذ مُلك أحد أو عَصَبَه في عمله أو طالبه بغير حقٍ أو فرض عليه حقًا لم يفرضه الشرع؛ فقد ظلمه، فجباية الأموال بغير حقها ظلمة؛ والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وعُصَاب الأُملاك على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائدٌ على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها؛ لِإِذْهَابِهِ الآمال من أهلِهِ. واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك فؤذن بانقطاع النوع البشري، وهي الحكمة العامة المُراعِيَة للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة؛ من حفظ الدين والنفوس والعقل والنسل والمال. فلما كان الظلم -كما رأيت- مؤذنا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران؛ كانت حكمة الحظر فيه موجودة، فكان تحريمه مهما وأدلته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر، ولو كان كل واحدٍ قادرًا على الظلم لوضع بإزائه من العقوبات الزاجرة ما وُضع بإزاء غيره من المفسدات للنوع التي يقدر كل أحد على اقترافها. .. إلا أن الظلم لا يقدر عليه إلا من يقدر عليه؛ لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان، فبُولغ في ذمّه وتكرير الوعيد فيه عسى أن يكون الوازع فيه للقادر عليه في نفسه، وما ريك بظلام للعبيد... إنما نعني بقدرة الظالم اليد المبسوطة التي لا تعارضها قدرة، فهي المؤذنة بالخراب. . . ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق. . . وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة، التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع... ويتطرق هذا الخلل. . . والفساد دفعة، وتنتقض الدولة سريعًا بما ينشأ من الهرج المفضي إلى الانتقاص، ومن أجل هذه المفاسد حظر الشرع ذلك كله. . . وحظر أكل أموال الناس بالباطل؛ سدا لأبواب المفاسد المفضية إلى انتقاص العمران بالهرج أو بطلان المعاش، واعلم أن الداعي



لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطان إلى الإكثار من المال بما يعرض لهم من الترف في الأحوال، فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولا يفي به الدخل على القوانين المعتادة، يستحدثون ألقابًا ووجوهًا يوسعون بها الجباية ليفي لهم الدخل بالخرج، ثم لا يزال الترف يزيد والخرج بسببه يكثر والحاجة إلى أموال الناس تشتد ونطاق الدولة بذلك يزيد إلى أن تَفْحَى دائرتها. ".وحال الجباية الداعي للترف يكون قسمين في المجتمع: في الإملاق والخصاصة وغلبة الفقر عليهم... والثاني أهل الحضارة والترف، وهذه مفسدات في المدينة على العموم في الأسواق والعمران... "وأما فساد أهلها في ذاتهم واحدًا واحدًا على الخصوص؛ فمن الكد والتعب في حاجات العوائد والتلون بألوان الشر في تحصيلها، وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها بحصول لون آخر من ألوانها؛ فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه؛ وتنصرف النفس إلى الفكر في ذلك والغوص عليه واستجماع الحيلة له فتجدهم أجرياء على الكذب والمقامرة والغش والخلابة والسرقة، والفجور في الأيمان، والربا في البياعات، ثم تجدهم بطرق الفسق ومذاهبه والمجاهرة به وبدواعيه وأطراح الحشمة في الخوض فيه... وتجدهم أيضًا أبصر بالمكر والخديعة.. وإذا كثرت ذلك في المدينة أو الأمة تأذن الله بخرابها وانقراضها، وهو معنى قوله تعالى: "وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا" [الإسراء: ١٦]... وإذا فسدت أحوال الأشخاص واحدًا واحدًا اختل نظام المدينة وخربت... والترف إذا بلغ غايته انقلب إلى الفساد وأخذ في الهرم... وإذا فسد الإنسان في قدرته على أخلاقه ودينه فقد فسدت إنسانيته وصار مسخًا على الحقيقة".

أحسنت أيها الأستاذ ! فما كان مقصودي من "مات الإنسان" إلا ما ذكرت من فساد الإنسان وفقد إنسانيته وضيئه مسخًا. ومن هنا كان هذا زحفا على الدين والإنسان في آنٍ واحدٍ. إن الشبكة التي رسمتها لتعبر عن شبكية الاستبداد، وشمكية الجباية،



وشبكية الترف، وشبكية الفساد، وشبكية الفسق، ومسخ الإنسانية. إنها معادلة إذا ما تعلقنا ببعضها، وتحكمت في اتصالها وعملية دورانها في التأثير؛ فإنها تنتج المواطنة على شاكلتها وما أظن أن هذا الأمر...

وهنا قاطع الأسدي معقبًا: ". فالحوادث المخالفة للدين إذا حدثت في هذه الأمة فهي داء، والقيام بالحق... هو الشفاء.. إن الأحوال والأفعال -أستاذي- بين متناقض ومتقاصر، قد غلب الفساد، وقلت العمارة، وكثر الخراب، لما هو معلوم من حدوث الحوادث التي هي للفساد أسباب، لا سيما إذا حكم قوم بما يخالف الكتاب... إنه من علامات الفساد والخراب والعذاب: نفوس متغيرة؛ وأخلاق متنكرة، ومعاصي مستكثرة؛ إن أشير إليها بلام تعريف جاءت بكل نكرة. قال الله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" [الرعد: ١١]. ومن الأسباب والعلاقات -المقدم ذكرها- : عقول بليدة، وأفهام جامدة، وأهوال شديدة، وأهواء شاردة، وأفعال مردودة، ونفوس باردة، وشهوات متغيرة، وأحوال حائلة، وغفلات متواترة، وآمال مائلة، وهمم متقاصرة، وصوأل صائلة، وقلوب متنافرة، وأهوال هائلة، وعيون متناظرة، وعوادل عاذلة، وذنوب متكاثرة، ومحافل حافلة، وظلمات متجاوزة، وعقول ذاهلة.. ووقوع الإهمال والفساد.. إذ المطلوب. . تفقد أحوال البلاد والرعايا بالنظر التام والفحص الصحيح، ومراعاة أمور الشريعة، والأحكام الواجبة، والسياسة المحكمة في تعديل الممالك وعمارة البلاد، بإزالة أسباب الفساد، وقطع أصول المفسدين وفروعهم واستئصال مادتهم، ومعاملة الرعية بمعاملة الحاذق العارف بما يلزمه من تدبير الأصحاء بالأمور الملائمة لحفظ الصحة، ومعالجة المرضى بإخراج المادة المفسدة واستئصالها بعد إبطال سببها".

وطبق المقريري يحدد أن الخروج من حال الأزمة لا يكون إلا بسنن: "وبعد فإنه لما طال أمد هذا البلاء المبين، وحل فيه بالخلق أنواع العذاب الموهين، ظن كثير من الناس



أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها، ولا مرّ في زمن شبهها، وتجاوزوا الحد فقالوا: لا يمكن زوالها. . ولا يكون أبدا من الخلق انفصالها، وذلك أنهم قوم لا يفقهون، وبأسباب الحوادث جاهلون، ومع العوائد واقفون، ومن روح الله آيسون، ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته، وعرفه من أوله إلى غايته، علم أن ما بالناس سوى تبديد الزعماء والحكام، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد، لا أنه كما مر من الفلوات وانقضى من السنوات المهلكات. ". وبقي؛ كيف العمل في إزالة ما بالناس من هذه البليات؟!

أحسنت جميعا الوصف والتحليل، وأظن أن كثيرًا مما قلتم يشير إلى حال أهل مصر وما يعتمل فيهم.

